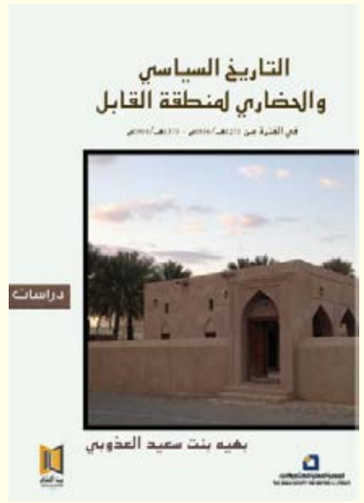

التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل

يعد كتاب (التاريخ السياسي والحضاري لمنطقة القابل في الفترة من ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م - ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م) للباحثة بهية بنت سعيد بن جمعه العذوبية، أول دراسة منهجية متخصصة تتناول التاريخ السياسي والحضاري للقابل، إذ لم توجد دراسات سابقة عنها إلاّ بعض الإشارات عن تاريخها السياسي كونها مركز ثقل سياسي في تلك الفترة من تاريخ عمان.

يشتمل الكتاب على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. وقد شمل الفصل الأول التاريخ السياسي لمنطقة القابل في الفترة (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م) وذلك من خلال إبراز أهم الأحداث السياسية بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان، والدور الكبير الذي لعبه الشيخ صالح بن علي الحارثي في تلك الأحداث، وفي قيام الإمامة عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م وصولا إلى وفاته عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

أما الفصل الثاني فتناول الأحداث السياسية في منطقة القابل في الفترة من عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، عندما تولى الشيخ عيسى بن صالح الحارثي المشيخة في القابل، وصولا إلى عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م عندما توفي الإمام محمد بن عبدالله الخليلي في ظل مشيخة الشيخ صالح بن عيسى الحارثي، وذلك من خلال إبراز الدور الكبير الذي لعبه الشيخ عيسى بن صالح في تلك الفترة، ودور أبنائه من بعده محمد وصالح.

وخصص الفصل الثالث للحياة العلمية والفكرية من خلال إبراز دور القابل العلمي كقبلة لعدد كبير من العلماء والمفكرين، ولعل من أبرزهم العلامة نورالدين السالمي، وأهم المدارس العلمية والفكرية في تلك الفترة المهمة، وأبرز مفكريها وعلمائها وأهم المنشآت الحضارية فيها.

أما الفصل الرابع فقد تناول الحياة الاقتصادية من خلال إبراز أهم الأراضي الزراعية،وأهم المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، ووسائل الري من أفلاج وآبار وعيون، وطبيعة النشاط الصناعي في القابل وذلك بدراسة أهم الصناعات فيها مثل النسيج والسعفيات والصياغة،كما ضمنت الباحثة هذا الفصل الأسواق التجارية والنظم الماليةوالأوزان والمكاييل والنقود وأخيرا الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

المسؤولية الجزائية

يهدف كتاب (المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام وسائل الاتصال الحديثة) لمؤلفه زكريا بن خميس البريكي إلى بيان جرائم وسائل الاتصال الحديثة الناتجة عن التطور الهائل الذي يشهده العالم في مجال تقنية الاتصالات المعلوماتية الحديثة في الآونة الأخيرة والتي أصبحت من أهم الاحتياجات في شتى مناحي الحياة ، وقد ألحقت هذه الجرائم أضراراً اقتصادية ومخاطر أمنية وسياسية واجتماعية وثقافية جسيمة ، مع بيان النصوص التشريعية العمانية لمكافحتها وبيان الجهات المختصة في السلطنة وجهودها من أجل التصدي لمرتكبيها والحد من مخاطرها . الكتاب يقع في ١٧٠ صفحة من القطع المتوسط، ويشتمل على مقدمة ومبحث تمهيدي وفصلين وخاتمة، ناقش الفصل التمهيدي مفهوم وسائل الاتصال ونشأتها وتطورها عبر التاريخ، فيما ناقش الفصل الثاني المسؤولية الجزائية في وسائل الاتصال الحديثة، أما الفصل الثاني فتطرق إلى جرائم وسائل الاتصال الحديثة ومواجهتها، وفي الخاتمة يعرض المؤلف أهم توصياته لمواجهة جرائم وسائل الاتصال الحديثة.

سرديات عربية

يمثل كتاب (سرديات عربية) للباحث ناصر الحسني ثمرة جهد قام به الكاتب قارئا ومفتشا ونابشا ومنقبا عن كوامن النص السّردي العربي ودلالاته المختلفة والمتعددة، يعبِّر من خلاله عن جماليات تحتوي على الكثير من الرؤى والمواقف التي طالما تلقاها القارئ وفق ثقافته كأبسط حق يمكن أن يعبِّر عنه وما تختلجه النفس من قبول أو رفض يروم الوصول إليه من خلال تبنِّيه وجهات نظر قد تكون صحيحة وقد تكون غير ذلك وقد يتفق معها عدد من القراء وقد لا يتفق، وتلك هي المسألة الفارقة التي يسعى الكاتب لتأكيدها من خلال هذا التباين والاختلاف الذي يؤكد ضرورة التّنوّع دون أي خلاف؛ فهذه من سمات المجتمع الرّاقي والمتحضِّر والذي يسعى إلى التّطور والتّميز في مختلف مجالات الحياة، على حد قول المؤلف.

الكتاب يقع في ٩٤ صفحة من القطع الصغير، واشتمل على إحدى عشرة قراءة نقدية لأعمال سردية عمانية وعربية بارزة، تجلت من خلالها قدرة الباحث على سبر النص ودلالاته وكشف الكثير من مضانيه الإبداعية والجمالية المختلفة.

النقل في مسقط

يتناول هذا الكتاب لمؤلفه الدكتور علي بن سعيد المعمري موضوع (النقل في مسقط)، وهو يعد من الموضوعات الحيوية لأي دولة، ويعالج موضوعا حيويا تنمويا جادا، تعتمد عليه الأنشطة الاقتصادية بالمقام الأول، والأنشطة والقطاعات الأخرى في البلاد، مبينا الضوابط والعوامل المختلفة المؤثرة في هذا القطاع، محاولا إبراز المشكلات المتعلقة بعملية النقل بأبعاده المختلفة والمتمثلة في مجالاته الرئيسية الثلاثة الموجودة في سلطنة عمان، ألا هي البري والبحري والجوي، متطرقا للبحث عن إيجاد الحلول المناسبة سواء فيما يختص بنقل البضائع أو الركاب.

ويتألف الكتاب من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول نشأة وتطور النقل في مسقط، وابتدأ بمقدمة عن الموقع الجغرافي والفلكي ثم انقسم إلى أربع مراحل كان أولاها حالة النقل قبل عام١٩٧٠م ثم المراحل الأخرى مقسمة إلى عشر سنوات لكل من المرحلتين الثانية والثالثة، وتناولت المرحلة الأخيرة تطور النقل من عام٢٠٠٠ م إلى الآن.

أما الفصل الثاني فتناول تصنيف وتوزيع شبكات النقل في مسقط، وتناول الفصل الثالث العوامل الجغرافية المؤثرة في شبكات النقل، حيث تطرق فيه إلى العوامل الطبيعية البشرية والأنشطة الاقتصادية. فيما تناول الفصل الرابع حركة النقل البري، كما شمل تحليلا لهذه الحركة.

وقد اشتمل الفصل الخامس على تحليل للنقل البحري، فيما تضمن الفصل السادس تحليل النقل الجوي الذي شمل حركة المطارات، واقتصر على دراسة المطار المدني الوحيد في مسقط وهو (مطارمسقط الدولي). وتناول حركة الطائرات والركاب والسلع والبضائع والبريد. أما في الفصل السابع (الأخير) فتناول دراسة مستقبل النقل في العاصمة متطرقا إلى العوامل المؤثرة فيه، والسكان والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وانتهى الكتاب بخاتمة وتوصيات تناولت بعض الحلول والمقترحات التي وقف عليها الكاتب لتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه النقل في مسقط بأبعاده المختلفة.